

رئيس جهاز الإحصاء اللواء خيرت بركات لـ "اليوم السابع":
تضاعف خط الفقر "شائعة".. وخريطة القرى الأكثر فقرا
تغيرت.. وإعلان نتائج بحث الدخل والإنفاق يوليو المقبل..
وجهود الإصلاح بالصعيد خفضت نسبة الفقر



اللواء خيرت بركات رئيس جهاز الإحصاء خلال حوار لـ "اليوم السابع"

- جهود الإصلاح في الصعيد خفضت نسبة الفقر.. والنمو السكاني والامية أسباب رئيسية له
- نتائج بحث مشاكل المستثمرين في وزارة الاستثمار لدراستها ووضع حلول لها
- 5 آلاف شركة فقط على أرض الواقع من إجمالي 17 ألف شركة صدر لها تراخيص
- استلام الأرض وإنهاء بعض الإجراءات أبرز أسباب تعطل 3 آلاف شركة استثمارية منذ 2017
- 2020 عام إنهاء المشروعات القومية.. وحتى النمار في 2021
- إعلان نتائج التعداد الاقتصادي خلال النصف الثاني من أكتوبر 2019

اللواء خيرت بركات، قال في حوار لـ"اليوم السابع"، إنه من المقرر إعلان نتائج بحث الدخل والإنفاق ومؤشرات الفقر، خلال شهر يوليو المقبل، خلال مؤتمر صحفي موسع بحضور عدد كبير من الوزراء والمحافظين والإعلام، لافتاً إلى أنه حال انعقاد مؤتمر الشباب خلال شهر يوليو القادم، قد تعلن نتائج البحث خلاله، أما حال تأخره، فسوف يعلن الجهاز تلك النتائج بالتعاون مع عدد من الوزارات كوزارة التخطيط والتضامن الاجتماعي وغيرهما.

بركات: مؤشرات الفقر في نتائج بحث الدخل والإنفاق غير مقلقة

أكد بركات، أن مؤشرات الفقر ونتائج بحث الدخل والإنفاق غير مقلقة كما يتردد، لافتاً إلى أن كل ما يثار حول تصاعف خط الفقر عن نتائج البحث الأخير في عام 2015، شائعة مرفوضة، موضحاً أن هناك ارتفاع في نسبة الفقر ولكن لم تصل لضعف ما أعلن في نتائج البحث الأخير، مشيراً إلى أن هذا الارتفاع هو ارتفاع محدود لا يؤثر، كما يعد أمراً طبيعياً في ضوء الإصلاح الاقتصادي الذي يتم في الدولة والذي قد تنتج بعض الآثار عنه.

وأضاف رئيس جهاز الإحصاء، أن الأرقام التي أظهرتها نتائج بحث الدخل والإنفاق تحقق وتترجم جهود الدولة التي تتم للفضاء على الفقر، لافتاً إلى أن النتائج أظهرت أيضاً أنه لا يزال الصعيد أكثر المناطق فقراً، ولكن، انخفضت نسبة الفقر به مقارنة بنتائج بحث عام 2015، وهو ما يعكس ويؤكد جهود الدولة التي توجّهت -ولا زالت- لتنميته خلال الفترة الماضية، موضحاً أن خريطة القرى الأكثر فقراً اختلفت عن عام 2015، فهناك قرى خرجت منها وأخرى دخلت.

الزيادة السكانية والأمية أسباب رئيسية في الفقر

وعن سبب دخول بعض القرى في خريطة القرى الأكثر فقراً، ضمن نتائج البحث الحالي لعام 2017 و2018، قال بركات إن تلك القرى كانت على خط الفقر، وعندما تركّز جهود الدولة في بعض قرى الصعيد دون غيرها، انخفضت تلك القرى تحت خط الفقر لتدخل ضمن القرى الأكثر فقراً، مؤكداً أن نتائج ومؤشرات البحث الحالي تظهر كل هذه التغيرات وتكشف التحديات التي تواجه الدولة والتي ترتبط بشكل رئيسي بارتفاع أو انخفاض الفقر، وأهمها، النمو السكاني المتزايد والأمية.

وشدد اللواء خيرت على أن النمو السكاني المتزايد والأمية، يعدان أحد الأسباب الرئيسية للفقر، فكلما زاد حجم الأسرة كلما زاد الفقر بها، وكذلك كلما قل مستوى التعليم بها، زاد الفقر، مشيرا إلى ارتفاع نسبة الفقر بين الأميين بزيادة كبيرة عن وجودها بين أصحاب المؤهلات العليا أو المتعلمين والحاصلين على أي شهادة ومؤهل تعليمي بشكل عام، وهذا طبقا لما أظهرته نتائج ومؤشرات بحث الدخل والإنفاق المقرر إعلانها يوليو المقبل.

رصد مشاكل المستثمرين

وعلى صعيد آخر، تطرق اللواء خيرت بركات رئيس جهاز الإحصاء في حوار، إلى بحث مشاكل المستثمرين الصادر لهم تراخيص تأسيس شركات خلال عام 2017، والذي أجراه جهاز الإحصاء وفقا لبروتوكول تعاون بينه وبين وزارة الاستثمار لرصد مشاكل هؤلاء المستثمرين والتحديات التي تواجه شركاتهم، حيث أكد "بركات" أن ما يخص الأراضي من تراخيص إنشاء أو مرافق أو موعد استلام، كان هو أبرز التحديات التي تواجه تلك الشركات الاستثمارية، طبقا للنتائج التي أظهرها البحث.

وأضاف رئيس الجهاز، محور آخر كشفته النتائج في هذا البحث، وهو ما يتعلق بجدية المستثمرين، حيث وجد أن الشركات الموجودة بالفعل على أرض الواقع يبلغ عددها نحو 5 آلاف شركة من إجمالي 17 ألف شركة صدر لها تراخيص تأسيس من وزارة الاستثمار خلال عام 2017، لافتا إلى أن الشركات التي بدأت أعمالها بالفعل بلغت نحو 2000 شركة من الـ 5 آلاف الموجودة، ويبقى الشركات هناك بعض التحديات التي تواجهها كالتراخيص أو استلام الأراضي أو إجراءات أخرى.

وأوضح اللواء خيرت، أن باقى الـ 17 ألف شركة، لم يكن لها وجود، حيث أن عددا كبيرا منها بدأ ثم أنهى أعماله بسبب بعض المشكلات التي واجهتهم، في حين هناك عدد آخر لم يبدأ حتى الآن بالرغم من حصوله على ترخيص التأسيس منذ عام 2017، وهذه الشركات التي يتعلق الأمر بها بمدى جدية مستثمريها.

بركات: نتائج بحث الشركات الاستثمارية بين أيادى وزارة الاستثمار

ولفت بركات إلى أن نتائج هذا البحث بين أيادى وزارة الاستثمار لمراجعتها ووضع حلول لها، والجهاز غير معني بنشرها، خاصة أنها تمت ضمن بحث خاص ببناء على طلب من الوزارة بهدف تقييم مراكز الاستثمار التابعة لها ومتابعة المستثمرين الذين حصلوا على تراخيص تأسيس منها، كما أشار رئيس جهاز الإحصاء، إلى أن نتائج البحث أظهرت وجود مستثمرين أجانب حصلوا على تراخيص تأسيس شركات استثمارية عام 2017 ضمن هذه الشركات، ولكن، نسبتهم محدودة.

وتطرق رئيس جهاز الإحصاء، في حوارهِ أيضاً إلى التعداد الاقتصادي والجاري إنهاء اللمسات الأخيرة في أعماله الميدانية الآن، قائلاً إن العمل الميداني للتعداد انتهى بشكل شبه نهائي باستثناء عدد محدود من المنشآت الاقتصادية لا يتجاوز 350 منشأة في بعض المحافظات، وذلك بسبب بعض الصعوبات والتي تم حلها، لافتاً إلى أن الوقت الحالي يشهد جمع بيانات تلك المنشآت لإضافتها على نتائج التعداد والتي تم البدء في مراجعتها وتدقيقها بالفعل.

التعداد الاقتصادي

وأكد اللواء خيرت بركات، أن إنهاء النتائج وإعلانها سيتم خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر المقبل، خاصة أنه تم الانتهاء الآن من حوالي 90% من أعمال رصد البيانات بشكل عام على مستوى الجمهورية وفقاً لعينة المنشآت الاقتصادية المحددة والتي يتجاوز عددها 351 ألف منشأة، موضحاً أن بقاى نسبة الإنجاز تتمثل في المنشآت السابق الحديث عنها والتي يُجرى جمع بياناتها حالياً، وفي الباحثين الذين لا يزالون مستمرون في إرسال البيانات التي تم جمعها من الميدان إلى الإدارة المركزية بالجهاز.

وبالنسبة لمحافظات القاهرة الكبرى، ونسبة إنجاز أعمال التعداد الاقتصادي بها، خاصة أن تلك المحافظات تستحوذ على نحو 35% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية بالعينة، قال اللواء خيرت بركات، إن نسبة الإنجاز بها تجاوزت 89%، لافتاً إلى أن باقى تلك النسبة لم يأتي ليس بسبب عدم الاستجابة من قبل المنشآت الاقتصادية للإدلاء ببياناتها، ولكن، بسبب بعض المنشآت المغلقة، وهذا ما ستوضحه وتؤكدده نتائج البحث عند تجميعها وتدقيقها.

وتابع قائلاً: "وجود منشآت مغلقة لا يمثل مشكلة في النتائج، خاصة أن هذا أمراً وارداً أن تكون العينة بها نسبة منشآت مغلقة".

رئيس جهاز الإحصاء: معدل النمو الاقتصادي على الطريق الصحيح رغم النمو السكاني المتزايد

ومن ناحية أخرى، أبدى اللواء خيرت بركات رئيس جهاز الإحصاء رأيه في معدل النمو الاقتصادي، حيث يرى أنه يسير على الطريق الصحيح رغم النمو السكاني المتزايد والذي يلتهم أي تحسن أو تقدم اقتصادي، موضحاً أن السبب في ذلك المشروعات القومية التي تنم حالياً في الدولة والتي كان لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، والتي حاولت أن توازي النمو السكاني المرتفع خلال الفترة الماضية، لافتاً إلى استيعاب تلك المشروعات آلاف العمالة المصرية، وهو ما ساهم بدوره في انخفاض معدل البطالة.



وأكد بركات، أن الدولة استهدفت التركيز في معظم مشروعاتها على البنية التحتية، لما لها من أهمية رئيسية في جذب الاستثمار، وتحسين أوضاعه في المستقبل، خاصة أن المستثمر لا يأتي إلا في مناطق ذات بنية تحتية متكاملة وجيدة، مشيراً إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي كان قد وجه بإنهاء كافة المشروعات القومية سواء شبكة طرق أو مزارع سمكية أو استصلاح أراضي في يونيو 2020، على أن يكون عام 2021 هو بداية جنى ثمار تلك المشروعات والإصلاحات الاقتصادية.